الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.17

Distr. General

18 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

في يوم الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري ..... (بنغلاديش)

ثم: السيدة داليس (نائبة الرئيس) ..... (اليونان)

ثم: السيد شودري (الرئيس) ..... (بنغلاديش)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (تابع)

البند ١٢٣ من جدول العمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (تابع)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/52/6/Rev.1 (المجلدان الأول والثاني)، A/52/7، و A/52/16، و A/52/278، A/52/303 و A/52/379؛ و A/C.5/51/53)

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد جاياناما** (تايلند): أعلن تأييد وفد بلاده للبيان المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة المدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في جلسة سابقة، وقال إنه يرحب بجهود منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الوفورات وتحسين الكفاءة. وقال إن وفده يؤيد في هذا الصدد عزم الأمين العام على أن يخفض مع مرور الوقت نسبة الموارد المخصصة للإدارة وغيرها من التكاليف غير البرنامجية في الميزانية العادية بمقدار الثلث على الأقل حتى يتسنى توفير الموارد للمجالات البرنامجية الموضوعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه في خضم السعي نحو تحقيق الفعالية من حيث التكلفة والمكاسب المتعلقة بالكفاءة، ينبغي إيلاء الاهتمام لضمان توافر الموارد الكافية لتغطية الأنشطة التي صدرت بها تكليفات.

٢ - وقال إن هناك قلة من الآليات المؤسسية تؤثر على الأداء والتوجه الاستراتيجيين تأثيرا يفوق تأثير عملية الميزانية. ولذلك يرحب وفده بجهود الأمين العام الرامية إلى تقديم ميزانية برنامجية تعكس هيكل الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وهناك تناظر أوضح قائم حاليا بين برامج الخطة المتوسطة الأجل، وهياكل الأمانة العامة، وأبواب الميزانية البرنامجية، مما يتيح قدرا أكبر من المساءلة للمديرين بشأن تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. وقال إن الخطة المتوسطة الأجل ينبغي أن تستمر في العمل كإطار لصياغة الميزانية البرنامجية.

٣ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة تجد نفسها منذ عام ١٩٨٧ في حالة مستمرة من إعادة التنظيم والمصاعب المالية. وأصبحت عملية الميزانية برمتها مشوشة. وأدت هذه الحالة إلى تزايد صعوبة اضطلاع هيئات الخبرة والهيئات الحكومية الدولية المعنية بعملية الميزانية بوظائف كل منها. وقال إن وفده على ثقة من أن الموافقة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ واعتماد مقترحات الاصلاح من شأنهما أن يمكنا المنظمة من الخروج من حالة التقلب المستمر التي تمر بها.

٤ - وينص قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥١ باء، على أنه ليس من الممكن إدخال أي تغييرات على منهجية الميزانية أو على الإجراءات والممارسات الراسخة المتعلقة بالميزانية، أو على تنفيذ النظم المالية دون استعراض وموافقة مسبقين من الجمعية العامة. وفضلا عن ذلك، فإنه من الضروري تصحيح الاتجاه المتعاظم نحو الخلط بين وثائق الهيئات التداولية والوثائق الموجهة للجمهور. فالوثائق الأولى يتعين أن تستند إلى التحليل الفني والمبررات التقنية، أما البيانات العامة والأدلة المشتملة على حكايات ونوادر فهي ليست كافية.

٥ - ومن الضروري أيضا اتخاذ تدابير لتصحيح الانطباع الذي ظهر في الجمعية العامة في السنوات الأخيرة بأن العملية التشريعية يتهددها الخطر من جراء بعض الجهود الهادفة إلى اكتساب قبول جماهيري واسع النطاق

لمبادرات الأمانة العامة. ويجب أن يسود جو من الثقة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، بحيث يجعل إدارة الإصلاح والتغيير أمرا أكثر سهولة.

٦ - ولإتاحة مزيد من الدراسة المتعمقة لتأثير تغييرات الميزانية على البرامج، ينبغي أن تتضمن الاقتراحات المقدمة في إطار مختلف أبواب الميزانية قدرا أكبر من المعلومات المحددة عن النواتج. وينبغي أن توفر هذه المعلومات كأساس لعمليات تقييم الآداء التي تضطلع بها الجمعية العامة في المستقبل.

٧ - وقال إن تخفيض مستوى الميزانية يجب ألا يكون هدفا في حد ذاته، وإنما ينبغي أن يصبح ثمرة للجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة فعالة وكفؤا حقا. وفي هذا الصدد، فإن موظفي المنظمة بحاجة إلى تلقي تدريب أفضل حتى يتسنى لهم إنجاز نتائج برنامجية محسنة. وقال إن وفده يرحب، من ثم، بزيادة الميزانية المخصصة لتدريب الموظفين بنسبة ٢٥ في المائة، ولكنه يعتقد أن الموارد التي خصصت مازالت غير كافية.

٨ - وقال إن وفده يشارك في القلق الذي أعرب عنه آخرون لأن الجانب الأكبر من تخفيض الوظائف حدث في وظائف صغار الموظفين ووظائف بدء التعيين من رتبة ف - ١ إلى رتبة ف - ٣. وأضاف أن ارتفاع معدل العمر في الأمانة العامة وارتفاع معدل التقاعد المتوقع على مدى السنوات العشر القادمة هما عاملان يدعوان إلى الانزعاج الشديد.

٩ - وقال إن تايلند تنفذ التزاماتها نحو الأمم المتحدة بجدية؛ وكانت واحدة من البلدان القليلة التي دفعت اشتراكاتها المقررة بالكامل للميزانية العادية قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومن غير المعقول أن تقوم الدول الأعضاء بالموافقة على البرامج، والاعتمادات، والأنصبة المقررة دون مراعاة الالتزامات القانونية الدولية التي تعهدت بها.

١٠ - **السيد مور** (جزر البهاما): قال إن وفده يؤيد البيان المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة المدلى به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في جلسة سابقة. وأضاف أنه يشعر بالسعادة لموافقته على ما خلصت إليه لجنة البرنامج والتنسيق من أن الميزانية البرنامجية المقترحة متسقة مع مخطط الميزانية البرنامجية المعتمدة ومع الخطة المتوسطة الأجل. وقد بذل جهد محمود لإبراز مجالات عينتها الدول الأعضاء كمجالات ذات أولوية. ولاحظ وفده تأكيد الأمين العام عن أن وفورات ستتحقق في الميزانية عن طريق تخفيض عدد الموظفين، وخفض التكاليف الإدارية، ومن خلال تبسيط العمليات. وفي حين يتعين الترحيب بأي تدابير تستهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة، إلا أنه من الأهمية بمكان ألا تعوق هذه الجهود إنجاز البرامج أو الخدمات المقدمة للدول الأعضاء. وقال إن وفده شعر بالتشجيع في بداية الأمر لتأكيد الأمانة العامة على أن إنجاز البرامج وتنفيذها لن يتأثرا، ولكن ما هو واضح من تأخيرات، وارجاءات، وتقليص للخدمات يثبت فيما يبدو عكس ذلك. وعلى الأمانة العامة أن توفر معلومات دقيقة محددة لتبديد هذه الشكوك.

١١ - وقال إنه من الضروري، لدى تنفيذ أي تدبير إصلاح، الحفاظ على التوزيع الجغرافي العادل وعلى التوازن بين الجنسين وتعيين موظفين جدد في المنظمة. فالتعيينات الجديدة غالبا ما تحمل معها آراء ومنظورات جديدة.

وعلى الرغم من أن الموظفين الذين ينتمون إلى منطقة البحر الكاريبي لم يتقلص عددهم بعد بموجب التخفيضات الجارية في الميزانية الحالية، فما زالت بلدان المنطقة ناقصة التمثيل بوجه عام. وعلى الأمانة العامة أن تتخذ من الخطوات ما يعوض هذا النقص. وقال إن وفده يود أن يسجل أيضا شعوره بالقلق إزاء زيادة المخصصات المقررة للخدمات التعاقدية أو خدمات الخبراء الاستشاريين. وقال إنه يتعين إجراء تحليل شامل قبل اللجوء إلى هذه الخدمات.

١٢ - وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يبرز الأولوية التي توليها الدول الأعضاء لهذين المجالين. وقال إن وفده يعتزم إجراء استفسارات محددة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الأخيرة. وفي هذا الصدد، كان من المشجع، من ناحية، معرفة أن مزيدا من الموارد قد وفرت للنهوض بالمرأة، ولكن مما يدعو إلى الشعور بالإحباط، من ناحية أخرى، إلغاء بعض المناصب في الإدارة المناظرة. وقال إن وفده يلتمس أيضا تأكيدا بشأن تخصيص موارد ذات مستوى مناسب للبرامج المتعلقة بالمخدرات، والجريمة، والمساعدة التقنية.

١٣ - وقال إنه يمكن لأي ميزانية أو مجموعة إجراءات إصلاحية أن تعمل بكفاءة دون تمويل كاف. وقال إن مداولات اللجنة الخامسة تحتاج إلى الشفافية والديمقراطية، ويجب أن تجرى بروح من الثقة. وينبغي للأمانة العامة أن توفر المعلومات في التوقيت المناسب. وفي نفس الوقت، يتعين على الدول الأعضاء أن تكف عن إثقال كاهل الأمانة العامة بطلب معلومات لا صلة لها بالموضوع.

١٤ - **السيد درويش** (مصر): لاحظ أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لم يسبق لها مثيل من حيث أنها تتسم بالنمو السلبي، وهي تتواكب مع اقتراحات الأمين العام بإجراء إصلاحات لها تداعيات وآثار مستقبلية مالية وإدارية على الأمم المتحدة، لا سيما وأن المبالغ المتأخرة المستحقة على بعض الدول الأعضاء بلغت من الضخامة حدا من المحتم أن يؤثر تأثيرا معاكسا على قدرة المنظمة على القيام بتنفيذ برامجها وأنشطتها على الوجه الأمثل وهي البرامج والأنشطة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل، وقد تأخرت بالفعل في تسديد المبالغ المستحقة للدول المساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام. وقال إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تحترم التزامها القانوني بتسديد أنصبتها المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد ودون أية شرط. ومن المأمول ألا تؤثر التخفيضات المتوقعة في أعداد الموظفين على حسن سلامة تنفيذ كافة البرامج. وعملية تخفيض الميزانية والموظفين لا يجب أن تكون مجرد غاية في حد ذاتها؛ بل يجب أن تكون وسيلة لتحقيق وفورات مالية بما لا يؤثر بأية حال على التنفيذ الكامل لبرامج المنظمة وأنشطتها. وقال إن إلغاء ١ ١١٢ وظيفة من المحتم أن يلقي عبئا أثقل على الموظفين المتبقين، على الرغم من إعادة توزيع المهام وإدخال التقنيات الحديثة. وينبغي في كل الأحوال أن تستخدم الموارد المتاحة بحكمة، ولكن قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها لا ينبغي أن تتعرض للخطر. وقال إن وفده ليس مقتنعا، فضلا عن ذلك، بأن تعريض الناس للضغوط هو الوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

١٥ - وقال إنه في الوقت الذي تلغى فيه وظائف، يبدو مع ذلك أن هناك نحو ١٥,٩ مليون دولار في شكل موارد إضافية ستخصص للمستشارين والخبراء. ومن الواضح أنه ليس هناك ما يبرر هذه الزيادة، ووفده يؤيد

رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القائل بألا تتم الاستعانة بالمستشارين والخبراء إلا في حالة عدم وجود خبرات مماثلة في المنظمة، وبالمثل، ليس من المستصوب، الاعتماد بقوة على الموظفين المعارين دون مقابل في عمليات حفظ السلام. وهناك مبدأ عام يقول بأن الأمانة العامة لا ينبغي أن تحرم من الموارد التي تحتاجها حتى يتسنى لها الاضطلاع بوظائفها.

١٦ - وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن اعتمادات لمكافحة الجريمة، ولكنها لا تتضمن أنشطة تتصل بمكافحة الإرهاب. وقال إن وفده يشعر بأنه من الضروري تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك مكافحة الأشكال الأخرى للجريمة عبر الوطنية، وذلك وفقا لما ورد في الخطة المتوسطة الأجل.

١٧ - وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين لا تخصص أية موارد للبعثات الخاصة بالمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية؛ ويرى وفده أن هذا أمر غير مستصوب، لأنه قد لا يمكن المنظمة من الاستجابة السريعة اللازمة للتوجه لمناطق النزاع المحتمل إذا ما دعت الحاجة لذلك.

١٨ - وقال إنه ستلغى ثلاث وعشرون وظيفة من وظائف هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في حين أن عدد المراقبين العسكريين سوى يخفض بمقدار ١٣ مراقبا، ويبلغ عددهم ١٧٤ مراقبا. ومن المأمول ألا تؤثر التخفيضات قيد المناقشة تأثيرا معاكسا على أداء هيئة مراقبة الهدنة.

١٩ - وأعرب عن دعم وفده الكامل للبرنامج الفرعي ٧ من البرنامج ١ من الخطة المتوسطة الأجل (قضية فلسطين) حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية. وليس هناك ما يبرر التخفيضات المقترحة في الوحدة المعنية. وجميع الأنشطة الواردة في إطار البرنامج الفرعي ٧ ينبغي أن تنفذ بالكامل.

٢٠ - وقال إن تحويل تمويل الوظائف من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام إلى الميزانية العادية يعتبر أمرا خطيرا وتكمن الخطورة في كونه بابا خلفيا للميزانية البرنامجية المقترحة، ويعد أسلوبا للتحايل والالتفاف حول قواعد وأنظمة التوظيف في منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وقال إن نهج "الميزانية الصافية" قد يؤدي فيما يبدو إلى عدم الاستقرار المالي للجان ولغيرها من الهيئات التي تمول بصورة مشتركة، مثل وحدة التفتيش المشتركة، وقد يؤثر بالتالي سلبا على أدائها.

٢٢ - وقال إنه من الضروري للغاية الإبقاء على كافة الوظائف المخصصة لوحدة إنهاء الاستعمار. فما زال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة هدفا ذا أولوية لدى المنظمة.

٢٣ - وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨، تعد وثيقة تعكس بكل ما تحتويه، معالم ميزانية أقرتها الدول الأعضاء بتوافق الآراء بعد مفاوضات شاقة ومطولة. ومن المأمول أن تتمكن اللجنة من تناولها على النحو المرضي.

٢٤ - ثم تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة دايسي (اليونان).

٢٥ - **السيد وردهانا** (اندونيسيا): أعلن مشاركة وفد بلاده في تأييد البيان المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة المدلى به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في جلسة سابقة، وقال إنه من الضروري التمسك بإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالتخطيط والبرمجة والميزانية المبينة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

٢٦ - وقال إن الأمين العام قد أعلن أن الميزانية البرنامجية المقترحة تهدف إلى ضمان الانجاز التام للبرامج التي صدرت بها تكليفات. وأضاف أن وفده تساوره بعض الشكوك فيما يتعلق بهذا التأكيد: فمن المشكوك فيه أن تستطيع المنظمة تنفيذ برامجها وأنشطتها التي صدرت بها تكليفات أو إنجاز نواتجها المنتظرة، ولا سيما في ميدان التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية.

٢٧ - وقال إن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من توصية الجمعية العامة بضرورة الموافقة على السرد البرنامجي في إطار الباب الخاص بحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تعكس مناقشة الجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة هذه الحقيقة.

٢٨ - وفيما يتعلق بموضوع الأولويات، قال إن وفده ما زال يؤمن بسلامة أهداف المنظمة المتعلقة بتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية. وينبغي بذل جميع الجهود للتصدي للاحتياجات العاجلة لتلك البلدان - ولا ينبغي أن تتم تخفيضات الميزانية على حساب البرامج والأنشطة ذات الأهمية الحيوية للعالم النامي. وفي هذا الصدد، ينبغي بحث الاحتياجات من الموارد في أبواب معينة من الميزانية البرنامجية المقترحة لضمان تماشيها مع هذا الهدف وكفاية تلك الموارد لتحقيقه.

٢٩ - وقال إن وفده يلتمس تأكيدا بأن التدابير المقترحة لتخفيض مستويات الملاك لن تعوق بحال من الأحوال إنجاز جميع البرامج والأنشطة التي صدرت بها تكليفات وانتاجيتها. ومن الضروري للغاية الحفاظ على التوزيع الجغرافي العادل على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى تهدئة الشواغل التي تساور الدول الأعضاء غير الممثلة أو الناقصة التمثيل. وقال إن وفده أيد في هذا السياق استمرار برامج الامتحانات التنافسية الوطنية والزيادة المقترحة في الموارد المتاحة للتدريب.

٣٠ - وقال إن وفده يشعر بالانزعاج للتباين القائم بين دور المنظمة المعزز وبين مواردها المحدودة. وقال إن الأمم المتحدة ما هي إلا مجموع الأجزاء التي تتألف منها، ولذلك يتعين على الدول الأعضاء أن توقف الانزلاق نحو الإعسار. وقال إن الإصلاح لا يجب أن يصبح مرادفا لضغط الميزانية أو أن يصبح حجة تتعلل بها بعض الدول الأعضاء لكي تتخلى عن التزاماتها المالية.

٣١ - **السيد هام** (جمهورية كوريا): أشار إلى أن اقتراحات الأمين العام بشأن الإصلاح لا تزال قيد الاستعراض ولا تنعكس في الاقتراحات بشأن الميزانية. ووفقا لذلك، فهو يأمل أن يتم تقديم اقتراح منقح بشأن الميزانية يعكس تدابير الإصلاح.

٣٢ - كما لاحظ مع الارتياح أن الميزانية البرنامجية المقترحة قد أعدت وفقا لمخطط الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل. وقد اقترح الأمين العام مبلغا قدره ٢,٥٨٣ بليون دولار، يمثل تخفيضا حقيقيا قدره ١٢٤ مليون دولار بالمقارنة مع ميزانية فترة السنتين الحالية. ومن مجموع الوظائف الحالية التي تبلغ ٠٢١ ١٠ وظيفة، يقترح إنقاص ١٨٢ ١ وظيفة وإلغاء ٨٦٥ وظيفة. وقال إنه رغم تأييده للمستوى المخفض، فهو يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها فيما يتعلق بالأثر السلبي على الانجاز. وينبغي ألا تكون التخفيضات في الميزانية وإلغاء الوظائف غاية في حد ذاتها، بل ينبغي أن تعزز أداء المنظمة في تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف.

٣٣ - وأضاف قائلا إنه ينبغي مواصلة تحسين الإنتاجية والكفاءة بنشاط، عن طريق الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة ووضع برنامج متكامل لتدريب الموظفين. ويؤيد وفده الاقتراح بزيادة الموارد المخصصة للتدريب بنسبة ٢٥ في المائة كما يرحب وفده بالزيادة المقترحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدرها نحو ٥٦ مليون دولار.

٣٤ - وأردف قائلا، في معرض إشارته إلى القرار ٢٢٦/٥١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام ألا يخفض نسبة وظائف مستوى بدء الالتحاق بالخدمة من الرتبة ف - ١ وحتى الرتبة ف - ٣ لدواعي الميزانية، ودعت فيه إلى بذل الجهود المستمرة للبحث عن مرشحين من الدول الممثلة بأقل من نقطة الوسط، إن وفده يشاطر القلق المعرب عنه إزاء الإلغاء المقترح لوظيفة من الرتبة ف - ٤ وأخرى من فئة الخدمات العامة في قسم الامتحانات والاختبارات. فالامتحانات التنافسية الوطنية مهمة لمعالجة التفاوتات في التمثيل.

٣٥ - وأضاف أن مقترحات الميزانية تدعو إلى معدلات شغور موحدة قدرها ٥ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ٢,٥ في المائة لموظفي الخدمات العامة؛ وهذا المعدل أدنى من المعدل الشامل الحالي وقدره ٦,٤ في المائة. وقد أدت معدلات الشغور العالية إلى إعاقة الانجاز، وينبغي للأمين العام أن يلتزم بالمستويات المقترحة لكي يتيح لمديري البرامج استخدام جداول التوظيف المعتمدة.

٣٦ - وفيما يتعلق بإعداد ميزانية ذات أرقام صافية اقترح الأمين العام أن حصة الأمم المتحدة من تكاليف الأنشطة والخدمات الممولة تمويلا مشتركا ينبغي أن تنعكس في أبواب النفقات على أساس صاف؛ ولا يمثل هذا التغيير تخفيضا حقيقيا. وقال إنه يتطلع إلى تقديم تقرير مفصل بشأن مفهوم إعداد ميزانية ذات أرقام صافية.

٣٧ - ورحب باقتراح إنشاء حساب للتنمية عن طريق الوفورات المتحققة في الأنشطة الإدارية، ويأمل أن يساعد هذا على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، لا سيما التنمية في أفريقيا. وقال إنه يشعر بالتفاؤل لأن الإبداع التكنولوجي وطرائق العمل المحسنة قد أدت إلى تبسيط إجراءات الأمانة العامة، مما يجعل الوفورات الإدارية ممكنة الحدوث. غير أنه ينبغي إعداد تقارير متابعة للاقتراح الذي يقضي بتخفيض النفقات الإدارية بمقدار الثلث.

٣٨ - وفيما يتعلق بإعداد الميزانية القائم على النتائج، ينبغي تقديم تقرير مفصل إلى الجمعية العامة يبرر التغيير المقترح، ويصف المنهجية الجديدة، ويتضمن نموذجا لميزانية كهذه، ويقدم معلومات عن الأنظمة والإجراءات ومؤشرات الأداء للموافقة عليه.

٣٩ - **السيد المنتصر** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يأمل أن تؤدي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ البرامج والأنشطة؛ فهذه مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، التي تأثرت من عدم التنفيذ على النحو المطلوب، مثلما حدث في فترة السنتين السابقة. وأضاف أن لهذه النقطة بعض الأهمية، إذ أن الميزانية الجديدة تقل بحوالي ١٢٤ مليون دولار عن الميزانية السابقة.

٤٠ - وأردف قائلا إن وفده يطالب بأن تدرج في الميزانية أرقام محددة فيما يتعلق بعدد الموظفين الذي يعتبر ضروريا لتنفيذ برامج المنظمة وأنشطتها بشكل واف، مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل. وينبغي أن تكون أعداد الموظفين المقدمين بدون مقابل الذين يعملون في المواقع الإدارية والسياسية وعمليات حفظ السلام أقل ما يمكن. كما ينبغي إعداد تقرير خبراء يبين أعدادهم الحالية والتكاليف ذات الصلة التي تتكبدها الميزانية أو التكاليف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

٤١ - وأضاف قائلا إن زيادة الموارد المخصصة للاستعانة بالخدمات الاستشارية في الوقت الذي يتم فيه إلغاء وظائف في الأمانة العامة أمر يدعو للأسف، خاصة وأن معظم الذين يشغلون المناصب المذكورة هم من البلدان النامية.

٤٢ - وأوصى بأن تكون الميزانية شاملة بقدر الإمكان، بحيث تستجيب للتنبؤات المحتملة، مثل البعثات الخاصة أو التقلبات في أسعار الصرف، التي قد تكون في صالح تنفيذ البرامج أو ضدها. وينبغي أن يتم إعداد الميزانية على نسق موحد إيرادا ومصروفا، كما ينبغي تطبيق نظام محاسبة التكاليف الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٤٣ - واستطرد قائلا إن برنامج الأمين العام للإصلاح سيساعد المنظمة على تنفيذ برامجها بطريقة أكثر فعالية، شريطة ألا تمتنع الدول الأعضاء عن تقديم دعمها السياسي والمالي. ويؤمل أن يكون هذا الدعم في المتناول. ويبلغ مجموع المتأخرات المتراكمة التي تدين بها الدول الأعضاء للمنظمة حاليا ٤١٧ ٢ مليون دولار. وأردف قائلا إنه من الضروري أن تفي هذه الدول بالتزاماتها حتى يتمكن الأمين العام من تنفيذ قرارات وتوجيهات الدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بسداد مستحقات البلدان، المساهمة بقوات ومعدات وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، من أجل عمليات حفظ السلام.

٤٤ - واختتم قائلا إن الجماهيرية العربية الليبية تقوم، من ناحيتها، بسداد أنصبتها المقررة كاملة، على الدوام وفي الوقت المحدد، وتعتزم الاستمرار في ذلك، على الرغم من المشاق الاقتصادية والمعاناة التي فرضت على تحملها منذ عام ١٩٨١ من قِبل دولة قوية استغلت، بالتعاون مع حلفائها، عضويتها الدائمة في مجلس الأمن لفرض حصار جوي واقتصادي كبد بلده خسائر تزيد على ٢٣ بليون دولار حتى الآن.

٤٥ - **السيد داينيكو** (الاتحاد الروسي): قال إن اقتراحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تناقش في ظل ظروف غير عادية إلى حد ما، فهي تناقش بالتوازي مع المشاورات غير الرسمية الجارية بشأن برنامج الأمين العام للإصلاح، الذي يتصل اتصالا مباشرا بالميزانية البرنامجية المقترحة. ولذا تقع على اللجنة مسؤولية خاصة، إذ أن مقرراتها بشأن الميزانية ستؤثر بلا شك على تنفيذ مبادرات الإصلاح.

٤٦ - وأضاف قائلا إنه في حين تفرض عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة عبئا ثقيلا على العديد من وحدات الأمانة العامة، فإن الوثائق ذات الأهمية البالغة، مثل الميزانية، يجب أن تقدم إلى الهيئات ذات الصلة للنظر فيها في الوقت المناسب.

٤٧ - وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة قد صيغت وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥١، على غرار مخطط الميزانية وتبعا للخطة المتوسطة الأجل. وبناء عليه، يؤيد وفده بصفة عامة مقترحات الميزانية، فضلا عن الجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة فعالية تكاليف الجهاز التنفيذي وكفاءته وإنتاجيته ولتبسيط جدول الملاك الوظيفي للأمانة العامة. وقال إنه ينظر إلى معظم التدابير المقترحة في الوثيقة A/52/303 نظرة إيجابية، ويؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة أنشطة الأمم المتحدة في جميع المجالات وإلى جعل المنظمة أداة فعالة في العالم الراهن المتعدد الأقطاب. ولاحظ أن العملية تتركز بشكل رئيسي على تبسيط هياكل الإدارة ومواءمتها، وعلى التدابير المتخذة لتفادي لا مركزية الموارد، وتركيز الجهود على حل المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي.

٤٨ - وأشار إلى عدم وجود آليات لحماية الميزانية من التقلبات الحادة في التضخم وأسعار الصرف. وعلى الرغم من وجود اتجاه موات حتى الآن ترك أثرا إيجابيا على مستوى الاعتمادات، فإن الحالة قد تتغير فجأة وبشكل كبير. وأعرب عن رغبته في الاستماع إلى رأي الأمانة العامة بشأن التدابير التي قد تتخذ لتخفيف أثر التقلبات في أسعار الصرف والتضخم على الميزانية. وفي هذا الصدد، أحاط علما بالتأكيد بأن تقرير اللجنة الاستشارية، الذي يحيل التقرير المتأخر للأمين العام بشأن الموضوع، سوف يقدم إلى اللجنة الخامسة قبل نهاية الدورة العادية.

٤٩ - ويشعر وفده بالقلق إزاء الاتجاه الواضح في المقترحات الجديدة إلى زعزعة توازن جدول الموظفين بزيادة عدد الوظائف في الرتب العالية. فهذا الاتجاه يهدد الهيكل الهرمي للأمانة العامة. بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يقترن إلغاء الوظائف بزيادة في الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة المؤقتة والاستعانة بالمستشارين. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمانة العامة أن تسترشد، بصورة خاصة، بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥١.

٥٠ - واختتم قائلا إن هناك حاجة أيضا إلى مراعاة النظام المالي والقواعد المالية في إعداد المقترحات الجديدة وفي تمويل مجالات الأنشطة. وفي هذا الصدد، طلب معلومات عن إعداد الميزانية على أسس النتائج، والمجالات التي يمكن أن تستخدم فيها وفورات الميزانية، ومدى توافق هذه الإبداعات المقترحة مع النظام المالي والقواعد المالية، والتمس رأي الأمانة العامة بشأن احتمال تشغيل حساب التنمية.

٥١ - **السيد شودوري** (بنغلاديش) استأنف رئاسة الجلسة.

٥٢ - **السيد جانغ وانهاي** (الصين): قال إن وفده يوافق من حيث المبدأ على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، بالرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن بعض القضايا خلال دورتها السابعة والثلاثين. ويؤيد وفده البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٣ - وقال إن الأمم المتحدة قد واجهت خلال السنوات العشر الماضية صعوبات مالية واحدة تلو الأخرى، وإن النقص لآجال طويلة في الموارد المالية ترك أثرا كبيرا على عملية إعداد الميزانية. وقد أحاط وفده علما بتعليقات اللجنة الاستشارية بأن عملية إعداد الميزانية والموافقة عليها وتنفيذها أصبحت عملية غير منظمة، وأن تطبيق قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ والأنظمة المالية قد خضع لضغط شديد، مما جعل من الصعب بشكل متزايد على اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة القيام بوظائفهما على نحو ملائم (A/52/7، الفقرة ٧).

٥٤ - وأضاف قائلا إن الأمين العام أقر، في معرض تقديمه للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩، بأن هذه الحالة أدت إلى زيادة تعقيد عملية إعداد الميزانية بأكملها. وفي الواقع، لا يمكن تنفيذ اقتراحات الميزانية وخطة الإصلاح ما لم تعاد الملاءة المالية للمنظمة. وينبغي أن تسدد البلدان المعنية، خاصة المساهم الأكبر، متأخراتها فورا بالكامل ودون قيد أو شرط.

٥٥ - وأردف قائلا إنه يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها إزاء التغييرات الحاصلة في العملية التي يتم من خلالها إعداد الميزانية البرنامجية والنظر فيها. وينبغي إعدادها بتقدير تكلفة البرامج الصادر بها تكليف على ضوء المخطط. وكانت هناك دائما ثلاث مراحل: التخطيط، والبرمجة وإعداد الميزانية؛ وقد أثبتت هذه العملية كفاءتها على مر الزمن وينبغي عدم تغييرها. وقال إنه ينبغي الاستمرار في تطبيق قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، ومراعاة دور لجنة البرنامج والتنسيق مراعاة كاملة. ويعتقد أن إجراء إعداد الميزانية سيتأثر حتما بمقترحات الإصلاح، وأعرب عن أمله بأن تقضي هذه المقترحات على الاضطراب الحاصل في إعداد الميزانية.

٥٦ - وذكر أن مبلغ ٢,٥٨٣ بليون دولار المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أقل من المستوى المعتمد لفترة السنتين الحالية، وأن مستوى التوظيف قد انخفض كثيرا. وقال إنه في حين يرحب بالتحسينات في الكفاءة وبالتخفيضات في النفقات، فإن الجمعية العامة قد أعلنت بوضوح تام أنه يجب ألا تؤثر التخفيضات تأثيرا سلبيا على التنفيذ الكامل للبرامج الصادر بها تكليف. وقال إنه، إذ يضع في الاعتبار التعليق بأن بعض الأنشطة البرنامجية قد تأثرت من حيث نطاقها أو إنجازها في الوقت المناسب (A/C.5/51/53، الفقرة ١٠)، فإنه يأمل ألا يؤثر التخفيض المقترح في الموارد على التنفيذ الكامل لجميع الأنشطة الصادر بها تكليف في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨. علاوة على ذلك، يجب ضمان تمويل الميزانية البرنامجية، ما إن تتم الموافقة عليها.

٥٧ - واختتم قائلا إنه في حين أعلن الأمين العام أن الاحتياجات الشاملة من الوظائف لفترة السنتين القادمة ستخفض إلى ٨٣٩ ٨ وظيفة، فقد أشارت الوثيقة A/52/303 في الفقرة ٥ منها الى مستوى توظيفي منقح مقترح مؤلف من ٦٩٥ ٨ وظيفة. كما جاء في هذه الوثيقة أن عدد الوظائف المعتمدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ هو ٠١٢ ١٠ وظيفة، ويختلف هذا العدد عن الرقم المقدم إلى رئيس الجمعية العامة في آذار/ مارس، وهو ٠٢١ ١٠ وظيفة. وطلب توضيحا لهذا التناقض.

٥٨ - **السيد كورين** (الهند): قال إن وفده يؤيد بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين. فالبيان يدعم الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة الإدارية وضبط النفقات كهدفين رئيسيين لنقل المنظمة إلى القرن الحادي والعشرين. ويجب استخدام الأموال بطريقة فعالة، واذا كان بالإمكان تنفيذ البرامج الصادر بها تكليف بمزيد من الكفاءة وبنفقات

أقل، فإن ذلك سيعود بالمنفعة المباشرة على الجميع. غير أنه من الضروري تذكر أن الهدف هو تعزيز الأمم المتحدة؛ ولا يمكن أن يصبح تخفيض التكاليف غاية في حد ذاته.

٥٩ - وأردف قائلا إنه على الرغم من الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى الإصلاح، فإن هناك عدم استعداد من جانب بعض الدول للوفاء بالتزاماتها المالية التي تسمح للمنظمة بمتابعة تلك الخطة. ففي بعض الحالات، تم بالفعل إصلاح الهياكل وهناك حاجة إلى الموارد لترسيخ هذه الإصلاحات. ومع ذلك، تستمر المطالبة بإجراء تخفيضات إضافية في التكاليف. ويجب أن يكون هناك توازن بين تخفيض التكاليف وتوفير الموارد، وهو أمر مهم بالنسبة لجميع الدول الأعضاء لكي يتسنى تعزيز دور المنظمة في تشجيع التنمية وفي صون الأمن والسلام. وفي حين أنه ينبغي للأمانة العامة أن تظهر حكمة مالية قصوى، فإنه ينبغي توفير مزيد من الموارد التي يتطلبها تنفيذ البرامج الصادر بها تكليف. كما يجب معالجة المسألة المتصلة بذلك وهي كيفية توفير التمويل للأنشطة المؤخرة أو المؤجلة في الميزانيات اللاحقة.

٦٠ - وأشار إلى التخفيض المتوقع البالغ ١٢٣,٩ مليون دولار في التقديرات الأولية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي هذا السياق، تحتاج الأسئلة التي أثارتها اللجنة الاستشارية (A/52/7، الفقرة ٣٠) إلى أجوبة. وبالمثل، تحتاج القضايا التي طرحتها اللجنة الاستشارية (A/52/7، الفقرة ٥٧) فيما يتعلق بتخفيض عدد الموظفين ومعدلات الشغور إلى معالجة لكي تتم تهدئة الشكوك بالنسبة للمنطق الأساسي الضمني. وهو يتفق مع الملاحظة التي أبدتها اللجنة الاستشارية بأن معدلات الشغور العالية تعرقل على نحو خطير إنجاز البرامج.

٦١ - **السيد مادينس** (بلجيكا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا المرتبطة بالاتحاد إضافة إلى ليختنشتاين، فقال إن إقرار الميزانية ينطوي على تحديد وتوفير الموارد المطلوبة لتنفيذ ولايات وبرامج المنظمة. ولهذا فإن إقرارها ينطوي بداهة على قيام الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها كاملة وفورا ودون شروط. وذكر أن إدارة الميزانية تتطلب علاقة ثقة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة: أي أن الأمين العام يجب أن يوفّر ما يكفي من الموارد لتنفيذ الأنشطة المقررة وأنه يجب تنفيذ الأنشطة دون إدارة جزئيات كل التفاصيل، كما يجب استخدام الموارد بكفاءة. وأضاف أنه بناء على هذه الثقة يتعيَّن على الدول الأعضاء أن تتفاوض بشأن الميزانية. وفي المستقبل سيؤدي عرض الميزانية على أساس كامل التكاليف إلى تعزيز أواصر الثقة، بقدر ما أن الميزنة على أساس النتائج ستؤدي إلى تخفيض ما تقوم به اللجنة من إدارة مفصّلة للمنظمة إلى الحد الأدنى.

٦٢ - وأضاف إن برنامج الإصلاحات الذي قدمه الأمين العام سيؤثر على المناقشات لأن اللجنة ليس لديها جميع المعلومات المطلوبة لاعتماد ميزانية تشمل إصلاحات قبل نهاية السنة، مضيفا أن رئاسة الاتحاد الأوروبي قد أشارت إلى هذه النقطة خلال المناقشات غير الرسمية. ولهذا فإن تأجيل القرارات ليس خيارا صالحا ولا مقبولا.

٦٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي قد سبق له وأعرب في شتى المحافل، عن تأييده لمقترحات الأمين العام ولكنه تأييد غير أعمى وغير مطلق. وأضاف إن برنامج الإصلاح يعد حالة اختبار للمناخ الجديد المطلوب في العلاقات

القائمة بين الأمين العام والدول الأعضاء. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي سيتخذ موقفا بناء من العملية وأعرب عن أمله في أن يجري اعتماد الميزانية بأقصى قدر ممكن من الشفافية.

٦٤ - وذكر أنه لما كان الأمين العام قد تقيَّد بمستوى الموارد المقرر في عام ١٩٩٦ على أساس مخطط الميزانية، فإن الاتحاد الأوروبي يستطيع قبول رقم ٢,٥٨٣ بليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ولكان من المفيد لو أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قدمت توصياتها في بداية المناقشة بدلا من الانتظار ريثما يمكنها التعليق على مقترحات الإصلاح الواردة في الوثيقة A/52/303. وأعرب عن الأمل بألا يحدث أي تأخير لا لزوم له في تقديم تلك التوصيات؛ وقال من الواضح إن مستوى الموارد المقرر سيتوقف على عملية إعادة تقدير التكلفة التي يجب أن تخضع لها الميزانية.

٦٥ - وأضاف قائلا إنه عندما اتخذ القرار ٢٢٠/٥١ بتوافق الآراء بشأن مخطط ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والقرار ٢١٩/٥١ بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، قام الاتحاد الأوروبي بالتعليق على القطاعات ذات الأولوية من الميزانية التي ينظر فيها الآن. ومن المحبط أن الجزء المخصص من الميزانية لعدد من القطاعات ذات الأولوية يبدو محدودا مرة أخرى. فبعض الأنشطة الرئيسية، ولا سيما حقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية والدعم الإداري لعمليات حفظ السلام، لا تزال تمول في الواقع من موارد خارجة عن الميزانية.

٦٦ - وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة استبعدت عناصر معينة في عدة أماكن، وجعلت من الصعب مقارنتها مع الميزانية السابقة. وذكر أن مسألة إعداد ميزانية بأرقام صافية يجب أن تبحث في مشاورات غير رسمية. وأضاف قائلا إن بعض مهام الدعم لعمليات حفظ السلام تموَّل من حساب الدعم لا من الميزانية العادية؛ بينما ينبغي بالفعل لمهام الدعم المؤقت التي تمول من حساب الدعم، أن تنحو منحى عمليات حفظ السلام، في حين ينبغي الاحتفاظ بالمهام الدائمة الممولة من الميزانية العادية. أما فيما يتعلق بترتيبات تمويل البعثات الخاصة التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٦ في إطار مخطط الميزانية، فإن الاتحاد الأوروبي قد علَّق في اجتماع سابق بأن المشكلة ليست سهلة: إذ يجب أن يكون هناك حد وسطي معقول بين تقديم كشوف حساب تخمينية في بداية الفترة المالية والالتزام باستيعاب مبالغ يحتمل أن تكون كبيرة جدا فيما يتعلق بولايات جديدة، وذلك لكفالة استعمال الأموال المخصصة لولايات جديدة لتلك الأغراض فقط. ولن يكون استيعاب نفقات جديدة سهلا إذا كانت الميزانية العامة أصغر حجما. وقال إنه متلهف للاستماع الى تعليقات اللجنة الاستشارية على المسألة.

٦٧ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتأكيد مقترحات الإصلاح على تخفيض النفقات الإدارية لصالح حساب التنمية الجديد - وهو مفهوم يحتاج إلى تحسين. وأضاف إن الاتحاد الأوروبي سيؤيد تكثيف البحث عن وفورات داخلية وتحويل الموارد المدخرة إلى التنمية. كما يرحب الاتحاد بما علَّق من اهمية على تكنولوجيات المعلومات الجديدة التي يتوقع أن تفضي إلى وفورات كبيرة.

٦٨ - وأشار الأمين العام في مقترحات الاصلاح إلى أن ٥٠٠ ٤ موظف على الأقل سوف يتقاعدون خلال العقد المقبل. وقال إن نظرته إلى هذه الظاهرة بوصفها فرصة لتجديد شباب المنظمة أمر يستحق الثناء. بيد أن اللجنة الاستشارية كانت قد أشارت إلى أن متوسط مستوى الوظائف آخذ في الازدياد بالنسبة إلى المجموع وإلى أن

النسب المئوية في أدنى السلم آخذة في الهبوط. كما يبدو أن التخفيضات المقترحة ستؤثر بصورة رئيسية على الوظائف التي هي دون الرتبة ف - ٤، وهي الرتبة نفسها التي ينبغي تعيين الشباب فيها. وقال إن الأمين العام قد يلفت انتباه فرقة العمل المعنية بإدارة الموارد البشرية إلى هذا التناقض.

٦٩ - وأضاف إن الاتحاد الأوروبي يؤيد المقترحات المتعلقة بزيادة تدريب الموظفين وتوفير الموارد الإضافية اللازمة. ورحب أيضا بنية تشجيع مراعاة الفوارق بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في إطار برنامج عمل مؤتمر بيجين وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقال إن المناقشة أمام اللجنة ستكون صعبة وقد تغير أساليب عمل الأمم المتحدة تغييرا عميقا. وكما قال الأمين العام، ينبغي للإصلاح أن يحدد الطرق التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تواجه التحديات التي تنتظرها على نحو أكثر فعالية وكفاءة. ولهذا فإن اللجنة تضطلع بمسؤولية جسيمة.

٧٠ - **السيد ميهوت** (رومانيا): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة توضح ما يبذله الأمين العام من جهود لكفالة مستوى واف من الموارد وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية. وقال إن محاولات كبيرة قد بذلت لتخفيض التكاليف الإدارية، وترشيد برامج العمل، وإعادة تنظيم الهياكل وإعادة توزيع المسؤوليات. ورأى أن تخفيض مبلغ ١٢٤ مليون دولار في الميزانية لفترة السنتين المقبلة يشكل خطوة نحو تحسين الكفاءة المالية والإدارية للمنظمة. واعتبر وفده مقترحات الميزانية في هذه المرحلة مؤشرا فقط على توزيع الموارد على مختلف أبواب الميزانية.

٧١ - وذكر أن هذا النهج يجعل الصلة بين الميزانية والاصلاحات أكثر وضوحا. فمن الجلي مثلا أن الاصلاح ليس مجرد عملية لتخفيض التكاليف وإنما عملية معقدة مصممة لخلق الأوضاع اللازمة لكي تؤدي الأمم المتحدة عملها بصورة طبيعية. وعندما يؤخذ هذا بعين الاعتبار، فإن الميزانية يجب أن تصبح أداة لكفالة إجراء تحسينات وللامتثال للقرار ٢١٣/٤١ بشأن الوفاء بالولايات المعتمدة. وأضاف أنه رغم هبوط المستوى الاجمالي للموارد، فإن صافي الوفورات يشكل المكسب الذي حققته عملية الإصلاح وأنه سينفق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن الأمل في أن ينال التعاون الإقليمي لأغراض التنمية حصة كبيرة من هذا المكسب. ورحب بمفهوم إعداد ميزانية بأرقام صافية. لأنه من المنطقي ألا يدرج في الميزانية العادية غير حصة الأمم المتحدة من النفقات الممولة على أساس مشترك بين الوكالات.

٧٢ - وبوجه عام، ارتأى أن اللجنة الاستشارية تنظر على ما يبدو نظرة إيجابية إلى الميزانية البرنامجية المقترحة. ويعزز هذا التصور عدم إشارة رئيس اللجنة إلى أي تخفيضات محتملة في بيانه الاستهلالي، وهذه الحالة تعكس ما تتسم به مقترحات الأمين العام من واقعية.

٧٣ - **السيد ويلموت** (غانا): قال إن وفده يؤيد البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند من جدول الأعمال وبشأن الوثيقة المتعلقة بتأثير تدابير الوفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة (A/C.5/51/53). وأثنى وفده أيضا على ما بذله الأمين العام من جهود لإصلاح الأمم المتحدة.

٧٤ - ورحب بالنمو الاسمي السالب للميزانية البرنامجية المقترحة الذي يزيد عن نمو ميزانية فترة السنتين الحالية والمتمثل في المقترحات المتعلقة بفترة السنتين المقبلة، بيد أن مجرد التخفيض لا يمثل إنجازا إيجابيا إلا إذا كان يعكس الكفاءة المطلوبة للتصدي للمهام المقبلة. وأضاف بأن التخفيض تحقق نتيجة اجراء تخفيضات في الانفاق العام، بيد أن التقرير المتعلق بتأثير تدابير الوفورات بيّن أن قدرة الأمانة العامة على وضع تقارير عن المسائل العالمية قد تأثرت، على غرار تأثر إنجاز أنشطة تنمية التجارة والهياكل الأساسية، مثلا، ذات الأهمية البالغة بالنسبة للبلدان النامية.

٧٥ - واتفق وفده مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أن ارتفاع معدل الشغور يعرقل معدلات تنفيذ البرامج الصادر بها تكليف وأنه ينبغي تقديم تبرير للتخفيضات المقترحة في عدد الموظفين. وقال إن الأمين العام ينشد تخفيض مجموع الوظائف إلى ٦٩٥ ٨ وظيفة ويجب أن يكفل ألا يؤدي التخفيض إلى تعطيل تنفيذ البرامج الصادر بها تكليف. ورحب بتلقي توضيح لجدوى معدلات الشغور المقترحة لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة ولتأثير تلك المعدلات على البرامج الصادر بها تكليف. وقال إنه لما كان يتعين على الموظفين تحمل عبء إضافي، فإن هناك ما يبرر مقترحات الأمين العام بشأن زيادة التدريب.

٧٦ - ويستحق التأييد، في رأيه الاقتراح بإجراء زيادة صافية بنحو ٥٦ مليون دولار لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة التأكيد المقرر إيلاؤه للاحتياجات الخاصة بأفريقيا وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٧ - وذكر أن الموارد المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام غير متناسبة مع متطلبات البرنامج. واعتبر هذا جزءا من السبب في الاعتماد المفرط على الموظفين المقدمين دون مقابل. وارتأى وجوب إيلاء اعتبار جدي لاحتياجات الإدارة من الموظفين في ضوء القرار ٢٤٣/٥١ المتعلق بالاستغناء التدريجي عن الموظفين المقدمين دون مقابل.

٧٨ - وذكر أنه قد تكون هناك بعض الميزات في مفهوم إعداد ميزانية ذات أرقام صافية، غير أن وفده يعلق أهمية أكبر على عملية إعداد الميزانية القائمة. كما يعلق أهمية على الشفافية في جميع المسائل المتعلقة بالميزانية ولهذا يؤيد وجهة نظر اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة المحافظة على الوضع الراهن ريثما تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن الميزنة الصافية.

٧٩ - وقال إن اللجنة الاستشارية طرحت مجددا مسألة زيادة الطلبات على إجراء مراجعات مستقلة للحسابات واستعراضات إدارية. ولما كان مراجعو الحسابات في الأمم المتحدة يؤدون دورا حيويا في تحسين الإدارة المالية للمنظمة، فإن وفده يؤيد بقوة وجهة نظر اللجنة الاستشارية بشأن وجوب احترام جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة للنظام المالي ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن بيانات مالية معينة لعام ١٩٩٦ لم ترسل إلى مجلس مراجعي الحسابات كما هو مطلوب؛ وأنه ينبغي تقديمها في أقرب فرصة لتسهيل إجراء تحليل آخر للميزانية. وأضاف أن الأمانة العامة ينبغي أن تقدم أيضا تنبؤات للنفقات المتوقعة لفترة السنتين الحالية على النحو المطلوب في القرار ٢٢٨/٤٨.

٨٠ - وقال إنه من المؤسف أن المشكلة الدائمة المتمثلة في تقديم الوثائق في وقت متأخر قد أجبرت اللجنة الاستشارية مرة أخرى على تغيير مواعيد جلساتها. وأضاف أن الأمانة العامة يجب أن تكون مسؤولة تماما عن تقديم الوثائق في حينها.

٨١ - وقال عندما تبدأ اللجنة عملية إقرار ميزانية المنظمة، فإنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تلتزم بالوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق من خلال تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها ودون شروط.

٨٢ - **السيد سكلار** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يوافق عموما على الجوانب الرئيسية للميزانية البرنامجية المقترحة، التي تسجل خطوة أخرى تجاه إعادة تجديد الأمم المتحدة كمنظمة تستطيع إنجاز مهمتها بطريقة أفضل وتحقيق أهداف الدول الأعضاء ضمن قاعدة موارد محدودة. كما يؤيد وفده اقتراح الأمين العام بإعادة تنظيم وتوزيع المسؤوليات ويأمل أن تنهي الجمعية العامة قريبا مناقشاتها غير الرسمية للإجراءات التي يمكن أن يضمها الأمين العام إلى سلطته الخاصة وأن تتبع ذلك باتخاذ مقررات بناء على توصياته.

٨٣ - وأضاف أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس بدقة الأولويات المعروضة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وقد لاحظ وفده، بصورة خاصة، الاقتراح بتعزيز أنشطة التنمية وبتمويل التكاليف الإضافية من وفورات النفقات الإدارية العامة. وفي حين يؤيد وفده تحويل الوفورات إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية، فإنه ينتظر مزيدا من المعلومات عن كيفية إدارة مكتب تمويل التنمية الجديد. وهناك حاجة إلى وجود معايير واضحة ومقبولة للاعتماد على أموال من حساب التنمية. ومن الجدير بالملاحظة أن النسبة المئوية لإجمالي الميزانية المقترحة المخصصة لأنشطة التنمية تزداد حتى بالرغم من أن الميزانية العامة لا تزال عند مستوياتها الحالية أو قريبة منها. وينبغي أن تؤدي هذه الحقيقة، بالإضافة إلى المبدأ الاستراتيجي الداخل في صلب الميزانية والقاضي بأن تخصص الوفورات الإدارية لأنشطة التنمية، إلى تهدئة الشواغل المتعلقة بتحقيق وفورات على حساب برامج التنمية.

٨٤ - ثم تطرق إلى جوانب محددة من الميزانية البرنامجية المقترحة، وقال إن وفده يشعر بالقلق لأن الميزانية لا تتضمن أي اعتماد للبعثات الخاصة، وبالرغم من أن الإجراءات الحالية تسمح بإدخال إضافات أثناء فترة السنتين، فإن هذه الإضافات قد تؤدي إلى تجاوز المنظمة حد الميزانية المقترحة، إلا إذا تم بالمقابل اعتماد تخفيضات في التكاليف في نفس الوقت. وأضاف أن وفده لا يستطيع دعم أي إضافات للميزانية لا تعادلها تخفيضات تكميلية، أو وفورات محددة أو أموال يتم توفيرها عن طريق إعادة تقدير التكلفة على نحو مفيد.

٨٥ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق باعتماد سياسة إعداد ميزانية بأرقام صافية، وهو نهج يكسب التخطيط المالي للدول الأعضاء وضوحا وثقة أكبر، كما يشكل آلية ملائمة لمنظمة مثل الأمم المتحدة. ولكن إعداد ميزانية ذات أرقام صافية لم يستخدم من قبل، لذا يجب أخذ الحيطة الكافية عند عقد مقارنات. فتقدير التكلفة المحتمل الذي يبلغ نحو ٢,٥٣٣ بليون دولار هو الحد الأقصى للنفقات في فترة السنتين ويجب عدم الإخلال به. وإذا لم تؤد إعادة تقدير التكلفة إلى رفع الميزانية إلى هذا الرقم، فإن وفده سيطلب تحديد الوفورات أو إنقاص البرامج بغية تحقيق هذا الهدف الحاسم. فوضع حد أقصى لفترة السنتين يعتبر

إصلاحا حاسما يضمن عدم تعديل ميزانية فترة السنتين كل سنة من أجل تعليل إعادة تقدير التكلفة والبرامج والأنشطة الجديدة، وبالتالي يسمح للدول الأعضاء بقياس احتياجاتها من التمويل الداخل بطريقة يمكن التنبؤ بها. وتعتبر حكومته ميزانية فترة السنتين المعمول بها حدا أقصى للنفقات، فضلا عن كونها حدا للأنصبة المقررة للدول الأعضاء.

٨٦ - وأردف قائلا إن وفده يدرك جيدا الانتقادات الموجهة إلى بلده من جراء عدم سداد متأخراته إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ويتمنى أن يتخطى هذه المشكلة حتى يتمكن من تركيز جهوده على العمل الموضوعي للمنظمة. غير أنه يجب التوصل إلى اتفاق فيما بين الدول الأعضاء بشأن ضبط الميزانية واعتماد جدول جديد للأنصبة المقررة لكي تسدد حكومته متأخراتها ولتدفع في نفس الوقت الأنصبة المقررة الجديدة. ويستنكر وفده الضرر الذي لحق بالعلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة نتيجة إخفاقهما المشترك في حل هذه القضايا.

٨٧ - وأعرب عن تأييده للاقتراح بإنشاء ٣٩ وظيفة لبرنامج نظام المعلومات الإدارية المتكامل ويعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للأمانة العامة أن تنتهز الفرص العديدة المتاحة لتحسين الكفاءة والفعالية عن طريق استخدام تكنولوجيا الحاسوب. وإذا تبين أن الوظائف المطلوبة هي وظائف قائمة على التفرغ كل الوقت أو ذات طابع مستمر، فإنه ينبغي إضافتها إلى جدول الوظائف.

٨٨ - كما يؤيد وفده اقتراح الأمين العام بتخفيض ١ ٠٠٠ وظيفة تقريبا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، لكنه يرحب بإيضاحات إضافية لتلك الخطة. ويثني وفده على جميع مدراء البرامج وموظفيهم الذين حققوا الوفورات المقررة في الميزانية الحالية في حين كفلوا تنفيذ الأنشطة البرنامجية المهمة. ومع ذلك، قد يكون من المفيد إعادة النظر في باب الميزانية المتعلق بالبرنامج العادي للتعاون التقني، الذي يمكن أن يتيح الفرص لإيجاد وفورات يمكن إعادة برمجتها للقيام بأنشطة ذات قيمة أعلى، بما في ذلك أنشطة التنمية.

٨٩ - وأحاط وفده علما بالميزانية المقترحة لمكتب المراقبة الداخلية ويأمل أن تكون الموارد كافية لتمكين المكتب من تنفيذ جميع أنشطته الصادر بها تكليف.

٩٠ - وفيما يتعلق بفرادى الأبواب من الميزانية، يؤيد وفده عزم الأمين العام على تخفيض نسبة موارد الميزانية العادية المكرسة للإدارة والأنشطة غير البرنامجية الأخرى بمقدار الثلث. وأضاف أنه ينبغي للأمانة العامة وضع نظام لمحاسبة التكاليف كي يمكن تحديد وتخصيص التكاليف العامة بطريقة صحيحة.

٩١ - وأردف قائلا إن الإدارة تتسم بمزيد من الفعالية حين تتوفر الصراحة والشفافية والكشف الكامل. ويمكن القيام بتحسينات كبيرة في هذا الصدد في بنود الميزانية التي عرضت على اللجنة لاستعراضها. كما يمكن النظر في عنصر ما من العناصر البرنامجية ومعرفة تكاليفه الكاملة بسرعة وسهولة، بما في ذلك تكاليف الموظفين المباشرة، وتكاليف الدعم البرنامجي، والنفقات العامة من الإدارة التي يقع البرنامج ضمنها، وتوزيع خدمات الدعم

المشتركة وتخصيص النفقات العامة المناسبة من الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظمة. ويتطلع وفده إلى العمل مع الأمانة العامة لإجراء تحسينات كهذه في الوثائق.

٩٢ - وفي حين يقدر وفده عمل اللجنة الاستشارية، فإنه يشعر بالإحباط إزاء بعض تحليلاتها وافتقارها العام إلى الوضوح. ويتساءل وفده، مثلا، لماذا اختارت اللجنة الاستشارية أن تحلل وتعلق على الانطباع السائد بأن العملية التشريعية معرضة للخطر من جراء الجهود المبذولة لقبول مبادرات الأمانة العامة. وبيانات كهذه لا تقع ضمن ولاية اللجنة الاستشارية. ويأمل أن تتضمن التقارير المقبلة لتلك الهيئة عددا أقل من البيانات ذات الطابع السياسي ومزيدا من التحليل التقني، مع إيراد أمثلة محددة تدعم استنتاجاتها وتوصياتها. وقد صرفت اللجنة الاستشارية وقتا طويلا على دراسة التغييرات الحاصلة في الميزانية في فترات سابقة وقدمت النذر القليل من تحليل الموارد الأساسية المخصصة للبرامج وكيف ساهمت هذه الموارد في تحقيق أهداف المنظمة. وأضاف أنه ينبغي للأمين العام وهيئات المراقبة، واللجنة الخامسة، واللجنة الاستشارية النظر في الجمع بين إعداد الميزانية القائم على النتائج المقترح وشروط الانقضاء مع تحليل إعداد الميزانية الصفرية في النطاق الكامل لبرامج الأمم المتحدة في السنوات القادمة وذلك لضمان تخصيص الموارد للبرامج ذات القيمة القصوى وضمان إلغاء البرامج والأنشطة التي لم تعد ذات فائدة.

٩٣ - **السيدة بشير** (السودان): قالت إنه لا يمكن تقييم الاستخدام الحكيم للموارد من قبل الميزانية البرنامجية المقترحة إلا إذا تمت مقارنة فترة السنتين القادمة، بطريقة مجدية، مع الفترات السابقة. وقالت إنه ينبغي إجراء دراسة متكاملة تستخدم المعايير المناسبة لتحديد أثر التخفيضات المالية في الميزانية وفي عدد الوظائف على كفاءة تنفيذ البرامج. ومما لا شك فيه أن معنويات الموظفين تشكل أحد العوامل. وهناك ضرورة تقتضي الموازنة بين تخفيض المصروفات التي لا ينبغي أن تكون لها الأسبقية على تحقيق أهداف المنظمة. وتخفيض الموارد على وجه التحديد حسبما ورد في تقرير اللجنة الاستشارية، إذا تم قبوله، سيؤدي إلى وقف الجهود المبذولة لمكافحة التصحر؛ وسوف تترك عندئذ البلدان الأفريقية الفقيرة التي تعاني من آثار الجفاف لمجابهة مشكلاتها منفردة. كما ستتقلص الأنشطة المرتبطة بالنهوض بالمرأة، وهذا مجال حيوي آخر. وينبغي التقبل الحكيم لتكثيف التعامل من خلال المنظمات غير الحكومية الذي قد يكون فيه إهدار لبعض الموارد الشحيحة على بنود مثل النفقات الإدارية. ومن أجل تحقيق الكفاءة، ينبغي استخدام الموارد المتاحة بطريقة مركزة، بدلا من تشتتها. غير أن الضائقة المالية التي تعاني منها المنظمة لن تنفرج، في نهاية الأمر، إلا إذا سددت جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة. واختتمت قائلة إنه ينبغي معاقبة أية دولة عضو ترفض سداد اشتراكاتها المقررة، وينبغي بالتأكيد ألا تتمتع بحقوق خاصة غير متاحة لدول أخرى.

٩٤ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال إنه تم الإدلاء بتعليقات مختلفة أثناء المناقشة عن إمكانية تحقيق الولايات التشريعية بموارد ميزانية مخفضة. وفي حين أن اقتراحات الأمين العام بشأن ميزانية فترة السنتين القادمة هي أدنى من الموارد المعتمدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، فقد التزمت بشرط ضرورة تنفيذ البرامج الصادر بها تكليف. فتخفيض الموارد يستتبع بالضرورة تخفيضا في عدد الموظفين، حيث أن تكاليف الموظفين تستأثر بجزء كبير من ميزانية المنظمة. وأضاف أنه تم استعراض مقترحات الميزانية من قبل الهيئات المختصة، والأمانة العامة على ثقة من أن برنامج عمل المنظمة يمكن تنفيذه.

٩٥ - وقال إنه تم الإعراب عن القلق إزاء استخدام ميزانية ذات أرقام صافية في عدد من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية. غير أن هذه الممارسة ليست جديدة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة وينبغي ألا تثير أي قلق، إذ أن الجمعية العامة لا تزال تحتفظ بسلطة الموافقة على ميزانيات الهيئات الممولة تمويلا مشتركا. والسمة الجديدة هي أن حصة الأمم المتحدة فقط من التكاليف ستنعكس في الميزانية. وستصدر ورقة بشأن الموضوع لتبديد أية شكوك أخرى.

٩٦ - وفيما يتعلق بمسألة معدل الشغور، قال إنه يجب إدراك أن هذا المعدل هو أداة لتقدير تكلفة الميزانية. فالشواغر لا مفر منها في أية منظمة بحجم الأمم المتحدة، والمعدل المدخل في الميزانية يقوم على تحليل الأمانة العامة الإحصائي للاتجاهات. غير أن مشكلة نشأت، وسببها أن الجمعية العامة حددت على نحو اعتباطي معدلا أعلى مما اقترحته الاتجاهات الإحصائية. ولذلك اضطرت الأمانة العامة إلى اتخاذ خطوات لتخفيض عدد الموظفين. وأضاف أن معدل الشغور لا يستعمل، بالتأكيد، لأغراض التحكم في مستوى النفقات.

٩٧ - وفيما يتعلق بعملية الموافقة على الميزانية، أعربت وفود عديدة عن أملها في ألا تتكرر التجارب التي مرت بها أثناء عملية الموافقة على الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. واختتم قائلا إن الأمانة العامة تأمل أيضا أن تعود الأمور إلى طبيعتها لكي تتمكن من زيادة نتائج جهودها إلى أقصى حد، ولا تنفق الوقت والموارد على معالجة حالات نشأت بسبب عدم استقرار الحالة المالية.

٩٨ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): رحب بتعليقات المراقب المالي. غير أنه يأمل أن يستلم في مرحلة لاحقة أجوبة خطية على الأسئلة المحددة التي أثارها وفده.

٩٩ - **الرئيس**: قال إنه سيتم قريبا وفي الوقت المناسب إرسال أجوبة خطية على الأسئلة التي طُرحت.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (تابع)

مشروع القرار A/C.5/52/L.5

١٠٠ - **السيد مازيمو** (زمبابوي): قدم مشروع القرار A/C.5/52/L.5، ولفت الانتباه إلى الفقرتين ٢ و ٣ وأعرب عن أمله في أن يعتمد دون تصويت.

١٠١ - **اعتمد مشروع القرار** A/C.5/52/L.5.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (تابع)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (تابع)

مشروع القرار A/C.5/52/L.6

١٠٢ - السيدة إيمرسون (البرتغال): لفتت الانتباه، لدى تقديمها مشروع القرار A/C.5/52/L.6، إلى عدد من التنقيحات التي تم الاتفاق عليها أثناء المشاورات غير الرسمية. وقالت إن مشروع القرار يقدم بموجب البندين ١٢٣ و ١٥٩ من جدول الأعمال. ففي الفقرة ٢، ينبغي استبدال كلمة "أعباء" بعبارة "أعباء إضافية". ويجب إدخال فقرة جديدة في المنطوق بين الفقرتين ٧ و ٨ تنص على ما يلي:

"تطلب إلى الأمين العام، بغية خفض تكاليف تعيين موظفي فئة الخدمات العامة، أن يتخذ الخطوات الضرورية لتعيين موظفين محليين في وظائف الخدمات العامة في بعثة المراقبين، بما يعادل الاحتياجات التشغيلية من هذه الوظائف، وأن يقدم تقريرا عن هذه المسألة".

وأخيرا، ينبغي تنقيح الجزء الأول من الفقرة الحالية ٨ لينص على ما يلي:

"تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب المراقبة الداخلية بإعداد تقرير عن النتائج التي توصل إليها مراجعو الحسابات بشأن عملية الشراء في بعثة التحقق لتقديمه إلى الجمعية العامة ...".

١٠٣ - وقالت إنها تتمنى أن يعتمد نص مشروع القرار دون تصويت.

١٠٤ - السيد بوند (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لا يزال ينتظر ردا من إدارة عمليات حفظ السلام على طلبه السابق بشأن الحصول على تفاصيل فيما يتعلق بالمطالبة بمبلغ قدره ٢٠ مليون دولار عن نفقات تتصل بالنقل الجوي. غير أن التأخير لن يؤثر على تأييد وفده لمشروع القرار.

١٠٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.6 بصيغته المنقحة شفويا.

١٠٦ - السيد كونتزله (ألمانيا): تكلم تعليلا لموقف وفده فقال إنه انضم إلى توافق الآراء مع بعض التحفظات. وأضاف أنه من المعروف جيدا أن اشتراكات الدول الأعضاء لا تغطي تماما تكاليف كل ميزانية لحفظ السلام، إذ أن إحدى الدول الأعضاء أعلنت عن عزمها على تخفيض اشتراكها المقرر لميزانيات عمليات حفظ السلام إلى مبلغ تراه مناسبا. وسوف يسهم هذا الإجراء الأحادي إسهاما إضافيا في الحالة المالية الصعبة الحالية للمنظمة، وسوف يعـرِّض على المدى الطويل تنفيذ جميع عمليات حفظ السلام للخطر. واختتم قائلا إن وفده غير مستعد لقبول أعذار الدول الأعضاء الأخرى بعدم الدفع أو بإجراء أي تغيير في حصتها الفعلية من جدول الأنصبة المقررة الحالي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.